



أكثر من 44 ملياراً إيرادات محافظة عدن

البنك ودوره الحيوي الهام في عملية التنمية لقيامه بتحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على ذلك وتوفير السولة المناسبة على نحو سليم لإيجاد نظام مالي مستقر يقوم على آلية السوق، والقيام بوظائف عديدة منها: رسم وتبني وتنفيذ السياسة النقدية التي تتسجم مع هدفه الرئيسي في تحقيق استقرار الأسعار، وتحديد نظام سعر الصرف الاجنبي بالتشاور مع الحكومة ثم القيام برسم وتبني وتنفيذ الصرف الاجنبي، واعطاء التراخيص للبنوك والمؤسسات الائتمانية وعملية الرقابة على أعمالها وحيازة وإدارة احتياطياتها الخارجية الرسمية وتشجيع وتبسيط اجراءات أنظمة المدفوعات والعمل كبنك ومستشار ووكيل للحكومة.

في هيكله البنك المركزي قسم للاستبدال في المركز الرئيسي والفروع وتماثل هذه الاقسام اعمالها بصورة اعتيادية لكن للاسف بسبب سوء الاستخدام تعرضت العملة اليمنية للتلف مشيراً الى عدم وجود نص قانوني يعاقب مثل هذه الحالات ويعزى ذلك الى نقص في التشريع كما اضاف في حديثه: ان البنك المركزي يحرص على ان تكون العملة نظيفة قابلة للتداول في اوساط الجمهور وهناك معايير في أنظمة البنك المركزي تحدد درجة التشوه او التمزق في الورقة النقدية الى اخراجها من التداول واحراقها، واي اوراق تالفة يمكن استبدالها بسهولة وبدون صعوبة تذكر. وشرح مدير البنك شرا محجراً عن نشاط

عدن/ أمل حزام مدحجي : بلغت الإيرادات لمحافظة عدن (44,389,509,674) ريالاً حكومية ومحلية مشتركة هذا ما أكدته الأخص / مفضل القوسي مدير عام فرع البنك المركزي اليمني بعدن حيث اضاف بلغت الإيرادات المحلية مبلغ (2,988,730,743) ريالاً والإيرادات الحكومية بلغت (40,476,130,745) ريالاً وكذا الإيرادات المشتركة بلغت (924,648,186) ريالاً لعام 2008 لمحافظة عدن. وأشار في حديثه الى دور البنك المركزي في عملية استبدال الاوراق النقدية التالفة بأوراق نقدية جديدة طبقاً للقواعد المنظمة لذلك في لائحة الاستبدال ولهذا الغرض يوجد



إشراف/ أمل حزام مدحجي

ظاهرة الزواج المبكر من أكبر تحديات التنمية الاقتصادية

معالجة ظاهرة الزواج المبكر للفتيات يعود إلى مستوى وعي الأسرة في المجتمع رسالة المسجد الإرشادية بالتوعية الدينية حول أضرار الزواج المبكر للفتاة

تعيد الأرقام والمؤشرات العلمية أن بلادنا واحدة من أكثر دول العالم معاناة في مجالات التنمية جراء ظاهرة الزواج المبكر للجنسين ذكورا وإناثا لما لذلك من انعكاسات سلبية على النواحي الاجتماعية والصحية والاقتصادية والثقافية .

وتشيع في المجتمع ظاهرة الزواج المبكر وبشكل أوسع في المناطق الريفية حيث يقل التحاق الفتيات بالتعليم وقصور الوعي المجتمعي بأضرار هذه الظاهرة على الصحة والتنمية، من خلال تغليب العادات المتوارثة في تزويج الأبناء في سن مبكر من العمر

اختلاط مشاعر الأبوة بالمشاعر الزوجية الطبيعية تسبب حالة من الانفصام العاطفي

ان 24 % من النساء تزوجن بين 10 - 14 عاما وبينت نتائج المسح الديمغرافي لصحة الأم والطفل أن من بين 4914 امرأة حوالي 3900 تزوجن دون سن الخامسة عشرة وحوالي 600 تزوجن أكثر من مرة وكانت النسبة متقاربة بين الريف والحضر. وتنبهت الدراسات الى حالة التأييد الاجتماعي الكبير للظاهرة حيث كشف مسح ميداني اجري للتعرف على مواقف واتجاهات الرجال ان 30 % ممن شملهم البحث تزوجوا في سن يتراوح بين 15 - 19 عاما، و39 % تزوجوا لأول مرة وأعمارهم بين 20 - 24 عاما. وتناول المسح حالة التباين بشكل عام تجاه الزواج المبكر بين سكان المناطق الريفية والحضرية.. حيث أظهر ان المناطق الحضرية ينخفض فيها بصورة عامة التأييد وتتسم بتفضيل أقل وبشكل ضئيل للزواج المبكر مقارنة بالمناطق الريفية. وتقول الدراسات انه بالرغم ان القانون اليمني حدد السن القانونية للزواج بـ 18 عاما.. الا انه لا يزال مغيبا ولم يدعم بحملات توعية مما جعل هذا التشريع حبرا على ورق. وتشير الى ان هناك أسبابا اقتصادية تلعب دورا في الظاهرة أبرزها الفقر الذي يدفع بعض الأسر الى تزويج بناتهم في سن مبكرة للتخفيف من المصاريف وتكاليف التعليم، فيما يرى الباحث/ خالد نعمان، أن هناك أسبابا غير مرئية تقف وراء الظاهرة منها عدم تفعيل التشريعات وتسيب العرف على منظومة العلاقات.

وتربط دراسة علمية تحديد سن الزواج بالنسبة للأولاد في اليمن بالقدرة المادية على دفع المهر، وهو ما أكدته نحو / 532 / شابا وشابة من بين /1495/ من أبناء محافظتي الحديدة وحضرموت شملتهم الدراسة، ويمثلون الفئات العمرية أقل وأكبر من 18 سنة. ويرى هؤلاء أن دفع المهر وتيسر الأوضاع الاقتصادية للأسرة يمثل السبب الأول الذي يدفع الأسر الى تزويج أبنائهن الذكور في سن مبكرة، معتبرين أن الفقر يساهم في رفع متوسط سن الزواج للأولاد الذكور، وهو ما يدفع الأسر الفقيرة الى الضغط على أبنائهن الذكور للبدء بالعمل قبل تزويجهم. وتزداد ظاهرة انتشار الزواج المبكر بين أوساط النساء، وتصل الى ما نسبته 52.1 %، كما تبين الدراسة أن هناك اختلافا في سن الزواج حسب المنطقة الجغرافية و عمر الزوج من (10 - 24 سنة) ومن (14 - 70) سنة.

وتقول الدراسات الميدانية ان متوسط العمر عند الزواج الأول للنساء في اليمن يتراوح حاليا من 9 - 15 سنة وهو مؤشر يوضح بجلاء مدى انتشار الظاهرة في المجتمع اليمني. واستنادا إلى إحصائيات النوع الاجتماعي تؤكد الدراسات ان نسبة المتزوجات في سن 10 - 19 سنة تصل الى 75 % من إجمالي النساء المتزوجات.. ونسبة المتزوجات دون سن 15 سنة تصل إلى 48 % من إجمالي النساء في الفئة العمرية من 15 - 19 سنة. وتفيد الدراسات عندما تقول أقل من 15 عاما فإننا نتوقع أن يبدأ الزواج من 10 - 11 عاما وقد أثبت المسح القاعدي للصحة الإنجابية عام 2000

الاستقلال من التبعية وبناء الشخصية المستقلة. وشهدت الاحتفالية في يومها الأول افتتاح معرض للوثائق الخاصة بقناة السويس، نظمتها الهيئة بالتعاون مع هيئة قناة السويس، وفي اليوم الثاني أقيمت حلقة نقاش تحدث فيها الدكتورة هدى عبد الناصر، كريمة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أستاذة الاقتصاد والعلوم السياسية، عن معركة قناة السويس كقطعة تحول تاريخية أنهت عصر الاستعمار القديم وبدأ معها عصر جديد. وأكدت على أهمية قرار التأميم لأنه جاء بمثابة وقاية للمنطقة من فكرة «التنويل»، وذلك لإبعاد القناة عن سياسة أي دولة. كما ناقش الدكتور عبد التواب حجاج، المستشار الاقتصادي لرئيس هيئة قناة السويس «الأهمية الاقتصادية

الاستقلال من التبعية وبناء الشخصية المستقلة. وشهدت الاحتفالية في يومها الأول افتتاح معرض للوثائق الخاصة بقناة السويس، نظمتها الهيئة بالتعاون مع هيئة قناة السويس، وفي اليوم الثاني أقيمت حلقة نقاش تحدث فيها الدكتورة هدى عبد الناصر، كريمة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أستاذة الاقتصاد والعلوم السياسية، عن معركة قناة السويس كقطعة تحول تاريخية أنهت عصر الاستعمار القديم وبدأ معها عصر جديد. وأكدت على أهمية قرار التأميم لأنه جاء بمثابة وقاية للمنطقة من فكرة «التنويل»، وذلك لإبعاد القناة عن سياسة أي دولة. كما ناقش الدكتور عبد التواب حجاج، المستشار الاقتصادي لرئيس هيئة قناة السويس «الأهمية الاقتصادية

تحويل قصر ديليسيس إلى متحف دائم لها وتعرض باختصار لمرحلة ما بعد التأميم والعدوان الثلاثي على مصر الذي لم يكن - حسب رأيه - إلا حلقة في مسلسل الانتصار المصري والغلبة نحو

رسالة فخامة الرئيس بشأن أولويات مهام الحكومة

مكافحة الفساد هو الحل السليم لتنفيذ الخطة

الاقتصادية لتوطيد المقومات الاستشارية لعدن



أمل حزام

بوجه فخامة الرئيس رسالة في اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء حول إعداد خطة اقتصادية لتوطيد المقومات الاقتصادية لمحافظة عدن لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتجارية، ومن أهمها مشكلة المياه التي تشكل عائقا أساسيا أمام التطورات الاقتصادية التي تشهد لها محافظة عدن لاستغلال الموارد المائية بطرق سليمة وتوفير المياه الى جميع المناطق لجذب الاستثمار الحقيقي ودعم الاستثمار الزراعي وتهئية البنية التحتية لتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية يشتهى قطاعاتها المختلفة واستفادة المواطنين من تلك الخدمات لتحسين المستوى المعيشي لديهم.

الى جانب ذلك التخفيف من الاعتماد على المشتقات النفطية والتكيز على إحلال المحطات الغازية في توليد الكهرباء والحد من الأزمات التي تعيشها حاليا اليمن بأكملها بسبب انقطاعات الكهرباء المستمرة والذي يرجع بقيادة التنمية الى الخلف ويؤثر تأثيرا مباشرا بالاستثمار اليوم ومستقبلا ومن جهة أخرى مكافحة البطالة والحد من الفقر. تم القضاء عليه فمعدل الراتب المتوسط لدخل الفرد الواحد اليوم يصل الى 100 دولار (20,000) ريال يعني مقابل صرفياته الشهرية التي لا تغطي نفقاته الشخصية من مآكل ومشرب حتى نصف الشهر أما عن دفع قيمة الاستهلاكات اليومية للكهرباء والمياه والتلفون فهذه تعتبر من المنغصات الشهرية التي تقابل المواطن بسبب ارتفاع تكلفة الكهرباء والتلفون والمياه. ومن خلال هذا الاجتماع الاستثنائي لمجلس الوزراء يتم تشكيل لجنة لوضع الآلية الكفيلة بتوريد المشتقات المتأخرة على الصادق والموافقة على النتائج الإجمالية للحساب الختامي للموازنة العامة للدولة والموازات المستقلة والملحقة وموازات المصدايق الخاصة، وارى أن الدولة يدفع لها حق كل مواطن يوميا ولكن السؤال الى أين تذهب هذه الأموال وكيف يتم توزيعها الفعلي على مستوى الوزارات ثم المحافظات ولماذا ما زلنا نعيش في أزمة مالية تعرقل النمو الاقتصادي لبلادنا وما دور الرقابة في ذلك؟

اليوم تفتقد وزارات الإدارة المحلية والتخطيط والتعاون الدولي والمالية توفير لجنة خاصة تملك الآلية والأسس الصحيحة في هذه الوزارات الثلاثة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة من خلال النزول الميداني وتأسيس لجان فرعية على المستوى المحلي والمركزي والعمل معا للتخلص من الفاسدين السماح بالعبث بأموال الدولة وتكثيف عملية الرقابة وتحقيق الهدف الاقتصادي والتجاري لمحافظة عدن ودعم رؤية فخامة الرئيس في تطوير جذب الاستثمار والمستثمرين من جميع بلاد العالم لإحياء ميثاء. عن دفع عجلة التنمية الى الأمام ليعيش المواطن اليمني في سلام اقتصادي يعزز فيه وجوده كموطن يمني ويرفع من قدراته المحلية وتوسع رقعة السوق للمشاريع الصغيرة التي تستفيد منها الأسر الفقيرة ويحد من مستوى البطالة بين الشباب ويفتح آفاق فرص عمل أخرى ويلا حدود.

فقط الدولة تحتاج ليس فقط الى إعداد وإنما عملية تنفيذ من الجهات الرسمية على المستويات المحلية والاستفادة من الكوادر ذوي الكفاءات لإيجاد الحلول وإزالة المعوقات التي لا تزال تؤثر على جذب الاستثمارات وكذا تنفيذ الإصلاحات الوطنية الشاملة بكل الجوانب الاقتصادية والمالية والإدارية والهيكلية والتشريعية والأهم في ذلك سيادة القانون وتعزيز الأمن والاستقرار على مستوى اليمن والاعتقاد عن المحاملات التي تأتي ليس من أجل المصلحة العامة بل المصالح الشخصية.

البور سعدي قاسم مسعد علوية، وفي لقاء مع بعض أعضاء جمعية أصدقاء فريدان ديليسيس بباريس، الذين يزرون مصر للمشاركة في احتفالها باليوبيل الذهبي لتأميم القناة، ذكر رئيس الجمعية الحالي والخير الدولي أنور راميريدو فور تانيير والمفتش العام لربيع فرانس أن نشأة الجمعية في الثمانينات جاءت بعد أن قررت شركة السويس في فرنسا أن تبيع العلاقات الثقافية مع مصر وإحيائها من جديد، بعد ما أصابها الخلل إثر العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. وقال إن معظم أعضاء الجمعية فرنسيون، وكان منهم آخر حفيد لديليسيس، وولاند ديليسيس، الذي توفي منذ سنتين. ولكن باقي أفراد الأسرة مازالوا أعضاء بها، وأشار الدكتور أحمد يوسف رئيس مكتب الأهرام بباريس وعضو بالجمعية الى أنه بالرغم من أهمية القناة الاقتصادية والتاريخية لنا، فإنه لا يوجد لدينا متحف لقناة السويس حتى الآن. وقد أمر الرئيس محمد حسني مبارك بأن يترك الحزب الوطني مقره في قصر ديليسيس لإعادة ترميمه وجعله متحفا لقناة السويس، تبناه جمعية أصدقاء فريدان ديليسيس. وهو قصر من القرن 19 من الطراز الإسلامي في غاية الجمال يطل على القناة في مدينة الإسماعيلية. وقال إنه سيتم وضع تمثال لديليسيس في حديقة الأمامية للقصر. وستقام سلسلة ندوات علمية في باريس في سبتمبر (أيلول) المقبل، الهدف منها تحليل مسألة



اختلاط مشاعر الأبوة بالمشاعر الزوجية الطبيعية تسبب حالة من الانفصام العاطفي

ان 24 % من النساء تزوجن بين 10 - 14 عاما

هناك أسباب اقتصادية تلعب دورا في الظاهرة وبينت نتائج المسح الديمغرافي لصحة الأم والطفل أن من بين 4914 امرأة حوالي 3900 تزوجن دون سن الخامسة عشرة وحوالي 600 تزوجن أكثر من مرة وكانت النسبة متقاربة بين الريف والحضر. وتنبهت الدراسات الى حالة التأييد الاجتماعي الكبير للظاهرة حيث كشف مسح ميداني اجري للتعرف على مواقف واتجاهات الرجال ان 30 % ممن شملهم البحث تزوجوا في سن يتراوح بين 15 - 19 عاما، و39 % تزوجوا لأول مرة وأعمارهم بين 20 - 24 عاما. وتناول المسح حالة التباين بشكل عام تجاه الزواج المبكر بين سكان المناطق الريفية والحضرية.. حيث أظهر ان المناطق الحضرية ينخفض فيها بصورة عامة التأييد وتتسم بتفضيل أقل وبشكل ضئيل للزواج المبكر مقارنة بالمناطق الريفية. وتقول الدراسات انه بالرغم ان القانون اليمني حدد السن القانونية للزواج بـ 18 عاما.. الا انه لا يزال مغيبا ولم يدعم بحملات توعية مما جعل هذا التشريع حبرا على ورق. وتشير الى ان هناك أسبابا اقتصادية تلعب دورا في الظاهرة أبرزها الفقر الذي يدفع بعض الأسر الى تزويج بناتهم في سن مبكرة للتخفيف من المصاريف وتكاليف التعليم، فيما يرى الباحث/ خالد نعمان، أن هناك أسبابا غير مرئية تقف وراء الظاهرة منها عدم تفعيل التشريعات وتسيب العرف على منظومة العلاقات.

وتربط دراسة علمية تحديد سن الزواج بالنسبة للأولاد في اليمن بالقدرة المادية على دفع المهر، وهو ما أكدته نحو / 532 / شابا وشابة من بين /1495/ من أبناء محافظتي الحديدة وحضرموت شملتهم الدراسة، ويمثلون الفئات العمرية أقل وأكبر من 18 سنة. ويرى هؤلاء أن دفع المهر وتيسر الأوضاع الاقتصادية للأسرة يمثل السبب الأول الذي يدفع الأسر الى تزويج أبنائهن الذكور في سن مبكرة، معتبرين أن الفقر يساهم في رفع متوسط سن الزواج للأولاد الذكور، وهو ما يدفع الأسر الفقيرة الى الضغط على أبنائهن الذكور للبدء بالعمل قبل تزويجهم. وتزداد ظاهرة انتشار الزواج المبكر بين أوساط النساء، وتصل الى ما نسبته 52.1 %، كما تبين الدراسة أن هناك اختلافا في سن الزواج حسب المنطقة الجغرافية و عمر الزوج من (10 - 24 سنة) ومن (14 - 70) سنة.

وتقول الدراسات الميدانية ان متوسط العمر عند الزواج الأول للنساء في اليمن يتراوح حاليا من 9 - 15 سنة وهو مؤشر يوضح بجلاء مدى انتشار الظاهرة في المجتمع اليمني. واستنادا إلى إحصائيات النوع الاجتماعي تؤكد الدراسات ان نسبة المتزوجات في سن 10 - 19 سنة تصل الى 75 % من إجمالي النساء المتزوجات.. ونسبة المتزوجات دون سن 15 سنة تصل إلى 48 % من إجمالي النساء في الفئة العمرية من 15 - 19 سنة. وتفيد الدراسات عندما تقول أقل من 15 عاما فإننا نتوقع أن يبدأ الزواج من 10 - 11 عاما وقد أثبت المسح القاعدي للصحة الإنجابية عام 2000

الاستقلال من التبعية وبناء الشخصية المستقلة. وشهدت الاحتفالية في يومها الأول افتتاح معرض للوثائق الخاصة بقناة السويس، نظمتها الهيئة بالتعاون مع هيئة قناة السويس، وفي اليوم الثاني أقيمت حلقة نقاش تحدث فيها الدكتورة هدى عبد الناصر، كريمة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أستاذة الاقتصاد والعلوم السياسية، عن معركة قناة السويس كقطعة تحول تاريخية أنهت عصر الاستعمار القديم وبدأ معها عصر جديد. وأكدت على أهمية قرار التأميم لأنه جاء بمثابة وقاية للمنطقة من فكرة «التنويل»، وذلك لإبعاد القناة عن سياسة أي دولة. كما ناقش الدكتور عبد التواب حجاج، المستشار الاقتصادي لرئيس هيئة قناة السويس «الأهمية الاقتصادية

تحويل قصر ديليسيس إلى متحف دائم لها وتعرض باختصار لمرحلة ما بعد التأميم والعدوان الثلاثي على مصر الذي لم يكن - حسب رأيه - إلا حلقة في مسلسل الانتصار المصري والغلبة نحو

قناة السويس

شكّلت مفترق طرق مفضليا في تاريخ مصر من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية



الاستقلال من التبعية وبناء الشخصية المستقلة. وشهدت الاحتفالية في يومها الأول افتتاح معرض للوثائق الخاصة بقناة السويس، نظمتها الهيئة بالتعاون مع هيئة قناة السويس، وفي اليوم الثاني أقيمت حلقة نقاش تحدث فيها الدكتورة هدى عبد الناصر، كريمة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أستاذة الاقتصاد والعلوم السياسية، عن معركة قناة السويس كقطعة تحول تاريخية أنهت عصر الاستعمار القديم وبدأ معها عصر جديد. وأكدت على أهمية قرار التأميم لأنه جاء بمثابة وقاية للمنطقة من فكرة «التنويل»، وذلك لإبعاد القناة عن سياسة أي دولة. كما ناقش الدكتور عبد التواب حجاج، المستشار الاقتصادي لرئيس هيئة قناة السويس «الأهمية الاقتصادية

تحويل قصر ديليسيس إلى متحف دائم لها وتعرض باختصار لمرحلة ما بعد التأميم والعدوان الثلاثي على مصر الذي لم يكن - حسب رأيه - إلا حلقة في مسلسل الانتصار المصري والغلبة نحو